الأمم المتحدة

E/2007/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 April 2007
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

موجز

حققت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع بلوغ معدل نموها الاقتصادي ٥,٦ في المائة، نموا للعام الثالث على التوالي بمعدلات زادت على ٤ في المائة. ولا تزال البيئة الدولية مواتية لهذا النمو وقد ارتفع حجم الصادرات من السلع والخدمات بنسبة ٨,٤ في المائة للمنطقة ككل. وإضافة إلى ذلك تُرجم ارتفاع أسعار منتجات الصادرات الرئيسية في المنطقة إلى تحسن في معدلها للتبادل التجاري بما يعادل ما يزيد على ٧ في المائة. ونتيجة لتحقيق هذه الزيادات في الإيرادات إلى جانب ازدياد التحويلات النقدية من الخارج، زاد معدل نمو الدخل القومي (٧,٣ في المائة) مرة أخرى عن نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك تحجب هذه المتوسطات الإقليمية فروقا شديدة بين البلدان والمناطق دون الإقليمية. وأدى تسارع النمو على النطاق العالمي إلى زيادة الطلب الخارجي على البلدان المصدرة للموارد الطبيعية ولا سيما في أمريكا الجنوبية، وعلى البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يشهد التوسع الاقتصادي تباطؤا طفيفا في عام ٢٠٠٧ مع توقع بلوغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي ٤,٨ في المائة. وإذا تحققت هذه التوقعات ستسجل حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة زيادة قدرها ١٥ في المائة تقريبا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وهو ما يعادل ٣,٦ في المائة في العام.

* E/2007/100.

140507 140507 07-31244 (A)

أولا – مقدمة

١ – حققت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، أي ما يعادل ارتفاعا نسبته ٤,١ في المائة في حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه كان عام ٢٠٠٦ العام الرابع على التوالي الذي يشهد نموا إيجابيا والثالث الذي يزيد معدل النمو فيه على ٤ في المائة مقارنة بالمعدل المتوسط السنوي البالغ ٢,٢ في المائة والمسجل في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٢. وكان من الممكن أن يكون هذا الرقم أعلى لو لم يسجل أداء أعظم اقتصادين في المنطقة ركودا في النمو في السنوات القليلة الماضية وهما البرازيل والمكسيك، اللتان تستأثران معا بنسبة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. ومن المتوقع أن يتباطأ التوسع الاقتصادي تباطؤا طفيفا في عام ٢٠٠٧ مع التوقعات التي تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي سيبلغ ٤,٨ في المائة. ولو تحققت هذه التوقعات فستظهر حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة زيادة قدرها حوالي ١٥ في المائة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وهو ما يعادل ٣,٦ في المائة في العام (انظر الجدول).

نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأرجنتين	٩,٠	٩,٢	٨,٥
إكوادور	٧,٩	٤,٧	٤,١
أوروغواي	١١,٨	٦,٦	٧,٠
باراغواي	٤,١	٢,٩	٤,٠
البرازيل	٥,٧	٢,٩	٣,٧
بنما	٧,٥	٦,٩	٨,١
بوليفيا	٣,٩	٤,١	٤,٦
بيرو	٥,٢	٦,٤	٨,٠
الجمهورية الدومينيكية	٢,٧	٩,٢	١٠,٧
السلفادور	١,٨	٢,٨	٤,٢
شيلي	٦,٠	٥,٧	٤,٠
غواتيمالا	٢,٧	٣,٢	٤,٦
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	١٧,٩	٩,٣	١٠,٣
كوبا[أ]	٤,٥	١١,٨	١٢,٥

البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
كوستاريكا	٤,١	٥,٩	٧,٩
كولومبيا	٤,٩	٥,٢	٦,٨
المكسيك	٤,٢	٣,٠	٤,٨
نيكاراغوا	٥,١	٤,٠	٣,٧
هايتي	- ٣,٥	١,٨	٢,٣
هندوراس	٥,٠	٤,١	٥,٦
أمريكا اللاتينية(ب)	**٦,٢**	**٤,٦**	**٥,٥**
منطقة البحر الكاريبي	**٣,٨**	**٤,٩**	**٧,٠**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي(ب)	**٦,٢**	**٤,٦**	**٥,٦**

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) بيانات مقدمة من المكتب الإحصائي الوطني لكوبا.

(ب) ما عدا كوبا.

٢ - ولم يتحقق أداء اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمعزل عن النمو الاقتصادي الواسع في الاقتصاد العالمي بأسره، بل كان بالأحرى جزءا من تلك الصورة. وعلى الرغم من أن معدلات النمو في المنطقة مرتفعة، من منظور تاريخي غير بعيد، فإنها تقل عن المعدلات التي وصلت إليها أجزاء أخرى من العالم النامي (وتستثنى من ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى).

٣ - وتجدر الإشارة إلى أنه بفضل الظروف الخارجية المواتية وما ينفذ من سياسات محلية مستدامة في مجال الاقتصاد الكلي، اقترن النمو الاقتصادي للمنطقة بارتفاع في فائض الحساب الجاري وتعزيز تدريجي للحسابات العامة. وعلى الرغم من أن هذه التطورات تخفف من احتمالات تأثر المنطقة بالصدمات الخارجية فإن الوضع يتباين كثيرا بين بلد وآخر كما سيناقش أدناه.

ثانيا - السياسة الاقتصادية

٤ - واصلت بلدان المنطقة تعزيز أوضاعها المالية في عام ٢٠٠٦ على النحو الذي كانت تقوم به على مدى السنوات القليلة الماضية. ومع أن الكثير من هذا النمو عُزي إلى التطورات الإيجابية في الاقتصاد الدولي، فقد جسدت الإدارة المالية في عدد من البلدان

اهتماما باتباع سياسة تفي بالالتزامات بدرجة أكبر على مستوى الاقتصاد الكلي كما يتضح من إدارة فوائض الميزانية والدين العام.

الشكل الأول

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيرات في إيرادات ونفقات الحكومات المركزية

(النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)

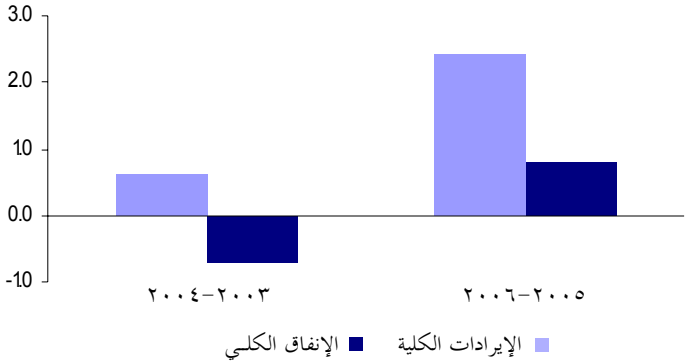

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادا إلى أرقام رسمية.

٥ - وعلى مستوى الحكومات المركزية، حقق الأداء المالي للمنطقة فائضا أوليا نسبته ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقيسا كمتوسط بسيط) بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بفائض نسبته ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، فيما انخفض العجز عموما (بما في ذلك الفائدة على الدين العام) من ١,١ في المائة إلى ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الأول). وهذه الزيادة في الإيرادات المالية التي شهدتها البلدان في جميع أنحاء المنطقة التي ارتفعت فيها الموارد في عام ٢٠٠٦ بنسبة تزيد على ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام الثاني على التوالي، والتي لم يسبق لها مثيل في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، قد نتجت أساسا عن ارتفاع الإيرادات في بعض البلدان المتخصصة في السلع غير المتجددة.

٦ - ولم تأتِ الزيادة في الموارد المالية في تلك البلدان نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية فحسب وإنما أيضا من استحداث تدابير جديدة لرفع الضرائب. وفرضت بوليفيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي ضرائب جديدة للحصول على إيرادات أعلى من الموارد غير المتجددة المتوافرة لديها. ونتيجة للإصلاحات التي أجريت والتحركات الإيجابية في الأسعار أصبحت النظم الضريبية تعتمد بدرجة أكبر على الموارد المستمدة من استغلال

السلع غير المتجددة. وفي غضون ذلك كان لبدء نفاذ اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية آثار سلبية في إيرادات الضرائب في البلدان المشتركة فيه. وللتعويض عن تلك الخسارة قامت كل من بنما والسلفادور وغواتيمالا بتنفيذ إصلاحات ضريبية أدت إلى ارتفاع الإيرادات في عام ٢٠٠٦.

الشكل الثاني

الأسعار الفعلية الحقيقية لصرف العملات خارج المنطقة الإقليمية

(الرقم القياسي، الفترة الأساسية من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩=١٠٠)

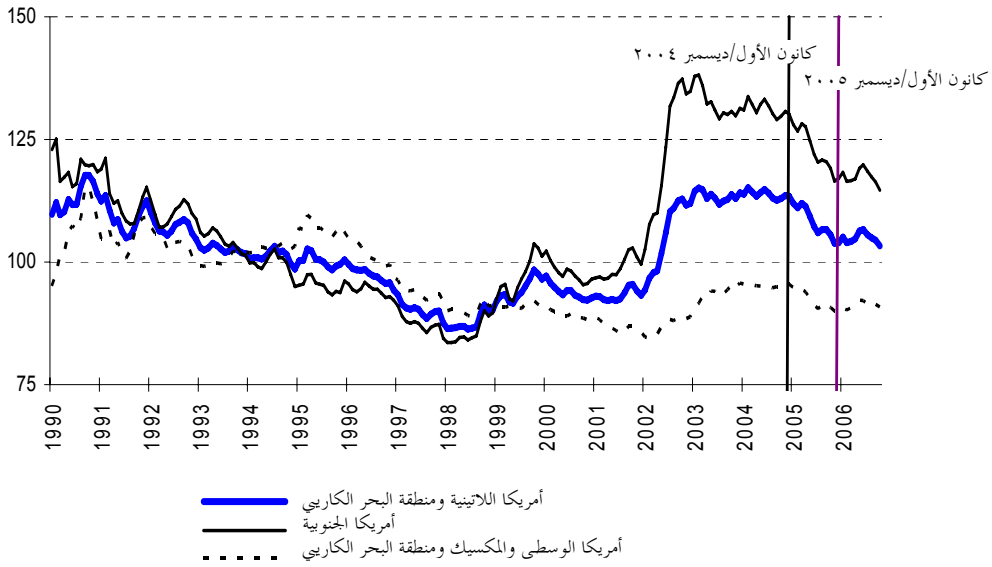

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادا إلى أرقام رسمية.

٧ - وفيما يتعلق بسياسات صرف العملات في عام ٢٠٠٦ ارتفعت الأسعار الفعلية الحقيقية لصرف العملات خارج المنطقة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (وتستثنى من ذلك التجارة مع بلدان أخرى في المنطقة) في المتوسط بنسبة ٣,٣ في المائة حيث ارتفعت القيمة الفعلية للعملة في ١٥ بلدا خلال الفترة المعنية (انظر الشكل الثاني). وسجلت بلدان أمريكا الجنوبية مجتمعة ارتفاعا في أسعار العملات قدره ٤,٨ في المائة بينما سجلت أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعا في القيمة الفعلية للعملة خارج المنطقة الإقليمية قدره ١ في المائة.

٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٦، على غرار السنوات الأخيرة، ركزت المصارف المركزية لأمريكا اللاتينية جهودها على الحد من التضخم. وفيما يتعلق بالسياسات النقدية، يمكن تقسيم بلدان أمريكا اللاتينية إلى ثلاث مجموعات: تتألف المجموعة الأولى من البلدان التي تتبع نظاما صريحا يستهدف الحد من التضخم أو التي تقوم في الوقت الراهن باعتماد نظام من هذا القبيل؛ وتشمل المجموعة الثانية تلك البلدان التي تسترشد سياستها النقدية بأهداف أخرى سواء كان ذلك عن طريق قيامها بتحديد أهداف تتعلق بالاحتياطات الدولية والائتمانات المحلية أو عن طريق سعيها إلى السيطرة على بعض المتغيرات الأخرى (من قبيل سعر الصرف أو أسعار الفائدة)؛ أما المجموعة الثالثة فتضم البلدان التي ليس لديها سياسة نقدية خاصة بها لأن اقتصاداتها تعتمد على الدولار.

٩ - وتشمل المجموعة الأولى باراغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك وهي البلدان التي تطبق نظاما يستهدف التضخم، وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس التي تحدد نطاقا مستهدفا للتضخم ويمكن أن تعتمد في المستقبل نظاما يستهدف التضخم. وتتألف المجموعة الثانية من البلدان التي أبرمت اتفاقات مع صندوق النقد الدولي، من قبيل الجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا، ومن بلدان أخرى لم تتوصل إلى تفاهم رسمي مع الصندوق من قبيل الأرجنتين وبوليفيا. وتشمل المجموعة الأخيرة إكوادور وبنما والسلفادور وهي البلدان التي ليس لديها سياسة نقدية قائمة بذاتها لأن اقتصاداتها تعتمد على الدولار وبالتالي فإن أسعار الفائدة لديها تتغير بتغير الأسعار الدولية. وفي السنوات الأخيرة جرى، بالمعايير التاريخية، كبح جماح التضخم في المنطقة (انظر الشكل الثالث). وفي عام ٢٠٠٦ سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معدل تضخم، قدره بالأرقام المرجحة ٤,٨ في المائة (٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٥). وقد انخفض هذا المؤشر للعام الرابع على التوالي من مستوى ١٢,٢[(١)] في المائة في عام ٢٠٠٢. وأظهر منحى الرقم القياسي لأسعار المستهلك تغيرات في عدد من العوامل. وأدى ارتفاع بعض العملات المحلية بالنسبة إلى دولار الولايات المتحدة وعملات شركاء تجاريين آخرين على السواء إلى جعل السلع المستوردة أرخص ثمنا من المنتجات المحلية (في حالة المصنوعات التحويلية) وإلى تقليل تأثير ارتفاع أسعار السلع الدولية على الأسعار المحلية.

(١) العامل الرئيسي في هذه النتيجة هو انخفاض معدل التضخم في البرازيل (٣,١ في المائة بالمقارنة بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥). وأفلحت بلدان أخرى في خفض معدلات التضخم لديها وتشمل الأرجنتين (من ١٢,٣ في المائة إلى ٨,٨ في المائة) وبنما (من ٣,٤ في المائة إلى ٢,٢ في المائة) والجمهورية الدومينيكية (من ٧,٤ في المائة إلى ٥ في المائة) وشيلي (من ٣,٧ في المائة إلى ٢,٥ في المائة) وغواتيمالا (من ٨,٦ في المائة إلى ٥,٤ في المائة) وكوستاريكا (من ١٤,١ في المائة إلى ٩,١ في المائة) وهايتي (من ١٤,٨ في المائة إلى ١٠,٢ في المائة) وهندوراس (من ٧,٧ في المائة إلى ٥,٣ في المائة).

الشكل الثالث

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لمعدلات التضخم الأساسية

(متوسط متحرك غير مرجح لفترة ثلاثة أشهر)

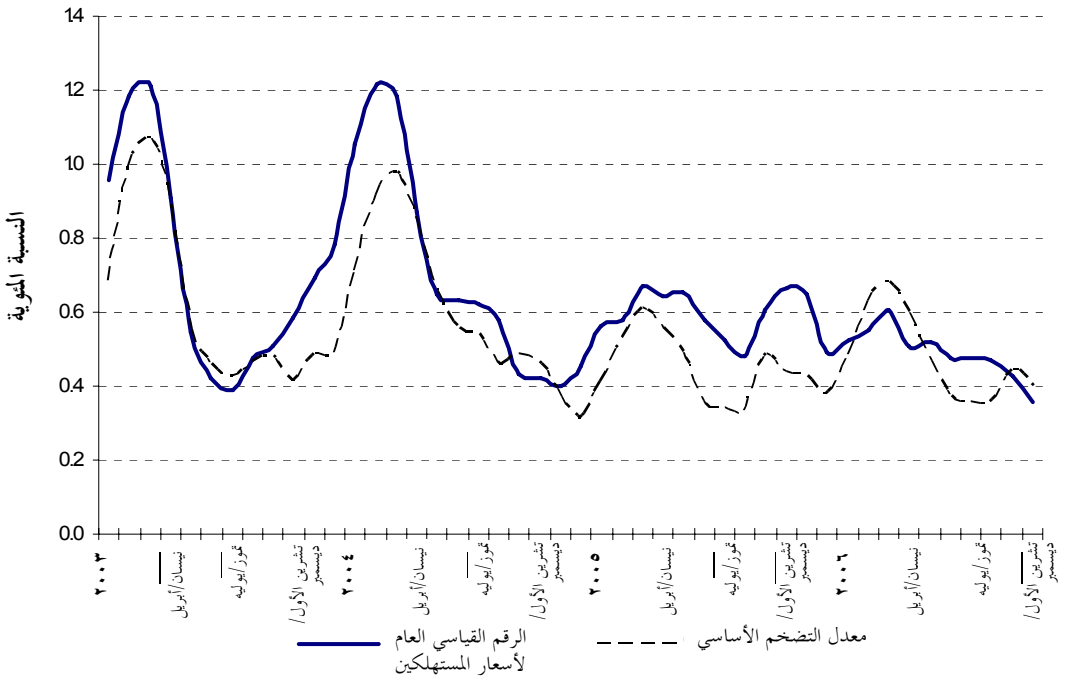

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادا إلى أرقام رسمية.

١٠ - وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، على النحو المبين في تقارير السلطات النقدية لأوروغواي وباراغواي والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، سبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ارتفاعا في الأسعار فاق ما تنبأت به بعض المصارف المركزية ولا سيما في بلدان المنطقة التي تعتبر مستوردة صافية للمركبات الهيدروكربونية. ونظرا إلى أن هذا الارتفاع ناشئ عن عامل العرض وقد يكون مؤقتا، فمن المستصوب قبل سحب الحافز النقدي استعراض مؤشرات النشاط الاقتصادي للحيلولة دون حدوث أي أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي التأكيد على أن السياسة النقدية للبلدان الأشد تأثرا بارتفاع أسعار النفط لم تستجب لهذه الصدمة السلبية.

١١ - وفيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة بين المصارف، بلغ متوسط هذه المعدلات على المستوى الإقليمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ما نسبته ٦,٥ في المائة أو ٥,٩[٢] في المائة، إذا استُبعدت البرازيل من عيِّنة البلدان. وقد يعزى ذلك إلى عدد من العوامل وبوجه خاص الاختلالات في الأسواق المالية الناجمة عن الاحتياجات الكبيرة من الاحتياطي إلى جانب عدم كفاءة القطاع المصرفي في المنطقة. وتكتسي القروض المصرفية في أمريكا اللاتينية أهمية أكبر مما هي عليه في الاقتصادات التي تتمتع بأسواق قوية لرأس المال. ويواصل الانتعاش في الإقراض الذي بدأ في عام ٢٠٠٣ مسيرته في عام ٢٠٠٦.

ثالثا - الأداء المحلي

١٢ - لقد سجلت كافة البلدان معدلات نمو إيجابية، كانت في معظم الحالات أعلى من معدلات عام ٢٠٠٥ أو مماثلة لها. وكانت شيلي هي الاستثناء، حيث بلغ توسع الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٤ في المائة على مدى السنة (مما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥). وسُجلت أعلى المعدلات في جمهورية فنزويلا البوليفارية (نسبة ١٠,٣ في المائة) والجمهورية الدومينيكية (نسبة ١٠,٧ في المائة) والأرجنتين (نسبة ٨,٥ في المائة). وحققت بنما وبيرو وكوستاريكا معدلات نمو تناهز نسبة ٨ في المائة، فيما حققت أوروغواي نسبة ٧ في المائة، وحققت كولومبيا نسبة ٦,٨ في المائة. وسُجلت الأرقام الدنيا في هايتي (نسبة ٢,٥ في المائة) والبرازيل (نسبة ٣,٧ في المائة). وفي باقي المنطقة، تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين نسبتي ٣,٥ في المائة و ٥ في المائة[٣]. وسجلت البلدان الكاريبية الناطقة بالانكليزية والهولندية ككل معدل نمو بلغ نسبة ٧ في المائة.

١٣ - وأفضت الاتجاهات الاقتصادية الدولية، وبخاصة وضع السياسة العامة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة بوتيرة أقل مما كان متوقعا في الأسواق المالية في بداية السنة، إلى جانب زيادة النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوربي واليابان واستمرار النمو السريع للاقتصادات الآسيوية، إلى حالة مواتية بقدر أكبر طوال سنة ٢٠٠٦ مما كان متوقعا في نهاية سنة ٢٠٠٥. وبفضل استمرار الطلب الخارجي على السلع الأساسية التي تصدرها المنطقة، ظلت أسعارها الدولية عالية (لا سيما بالنسبة للفلزات والمعادن والمركبات الهيدروكربونية) بل تواصل ارتفاعها، مما أدر إيرادات أعلى لبلدان المنطقة،

(٢) تشمل عيِّنة البلدان الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس.

(٣) بلغ المتوسط البسيط لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أمريكا اللاتينية نسبة ٥,٩ في المائة، وبلغت قيمتها الوسطية نسبة ٤,٩ في المائة (٥,١ في المائة و ٤,٧ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٥).

ولا سيما في أمريكا الجنوبية. وأدى التوسع القوي في القروض الخاصة، إلى جانب استمرار أسعار الفائدة المنخفضة في بلدان المنطقة وتحسن مؤشرات سوق العمل، إلى زيادة الطلب المحلي.

١٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، اتسع حجم صادرات السلع والخدمات في عام ٢٠٠٦ (نسبة ٨,٤ في المائة) بمعدل أعلى من معدل الناتج المحلي الإجمالي، كما حدث في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وأدى استمرار الطلب الخارجي على السلع الأساسية التي تصدرها البلدان، إلى جانب المستويات العالية للنشاط الاقتصادي والطلب المحلي على السلع الأساسية، إلى تعزيز التجارة داخل المنطقة في المصنوعات. وظل سعر الصرف الفعلي الحقيقي مواتيا للمصدِّرين في معظم البلدان، رغم ارتفاع قيمة بعض العملات الوطنية خلال السنة.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٦، واصل الطلب المحلي أداءه القوي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، مسجلا ارتفاعا بنسبة ٧ في المائة (٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ و ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥)، وهو ما نجم عن ارتفاع مطرد في الاستثمار المحلي الإجمالي (نسبة ١٠,٥ في المائة) وعن معدل أسرع للاستهلاك (نسبة ٦ في المائة). وتمثلت بعض العوامل التي أسهمت في النمو السريع لكل من الاستهلاك والاستثمار الخاص في التوسع الكبير في القروض المصرفية المخصصة للقطاع الخاص، بفضل ارتفاع سيولة السوق المحلية، والحفاظ على أسعار منخفضة للفائدة على القروض. ورغم أن أسعار الفائدة ارتفعت في بعض البلدان في عام ٢٠٠٦، فإنها كانت في معظم البلدان أدنى من الأسعار المسجلة في عام ٢٠٠٥، وهو ما شكل عاملا إيجابيا لكل من قرارات الاستهلاك والاستثمار. وساعد ارتفاع قيمة عملات عدد من البلدان في مواجهة دولار الولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على الحد من تكلفة السلع المستوردة، مما أسهم في زيادة الطلب المحلي. وتمثلت العوامل الأخرى التي أدت إلى توسع الاستهلاك الخاص (نسبة ٦,٣ في المائة) في تحسن مؤشرات سوق العمل وارتفاع الأجور الحقيقية في معظم البلدان.

١٦ - وكان نمو الاستثمار في عام ٢٠٠٦ انعكاسا إلى حد كبير للارتفاع المستمر لإجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة، وهو ما شكل أسرع عناصر الطلب نموا منذ عام ٢٠٠٤، حيث توسع بمعدلات تتجاوز نسبة ١٠ في المائة (انظر الشكل الرابع). وفي عام ٢٠٠٦، ارتفع بنسبة ١٢,٢ في المائة (١٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ و ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥)، وبلغ النمو التراكمي نسبة ٣٩,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ نسبة إلى القيم المسجلة في عام ٢٠٠٣. وتمثّل أسرع عنصر في إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة نموا في الاستثمار في الآلات والمعدات (المستوردة في معظمها)، الذي ارتفع بنسبة ١٤ في المائة في عام

٢٠٠٦، مما شكل تراكما بنسبة ٥٢,٨ في المائة على مدى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. كما استمر الاستثمار في البناء في التوسع في عام ٢٠٠٦، وإن كان ذلك بمعدلات أكثر اعتدالا تناهز نسبة ٩ في المائة. ورغم أن جزءا من هذه الزيادات يعكس عودة إلى مستويات الاستثمار التي سجلت في السنوات السابقة، فإن النمو السريع الذي شوهد في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كان كفيلا بأن يتجاوز الأرقام العالية التي لوحظت فيما مضى. وتزايد حجم الواردات من السلع والخدمات بنسبة ١٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٦، ومن ثم كان لصافي الصادرات أثر سلبي بشكل متزايد على النمو للسنة الثالثة على التوالي. وكان أداء أحجام الواردات في عام ٢٠٠٦ متسقا مع الاتجاه الصاعد الذي شهده هذا الرقم الكلي منذ عام ٢٠٠٢.

الشكل الرابع

أمريكا اللاتينية: إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦

(نسبة الناتج المحلي الإجمالي، محسوبة على أساس القيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠)

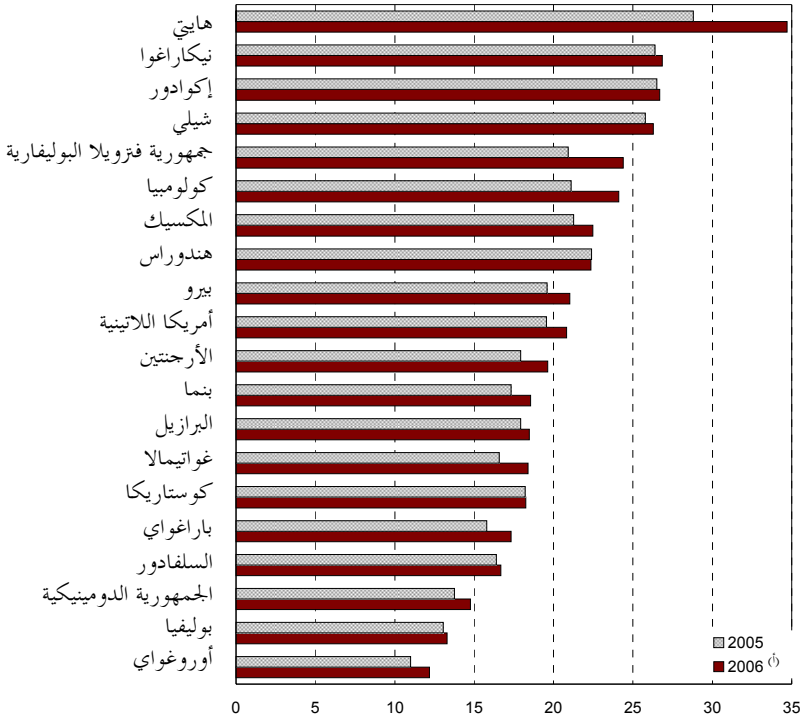

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) تقديرات.

١٧ - وانعكس الأداء الإقليمي الإيجابي لعناصر الطلب في توسع مختلف أفرع النشاط الاقتصادي. وكان النمو السريع في قطاع البناء مسؤولا إلى حد كبير عن ارتفاع إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة في بلدان من قبيل الأرجنتين وأوروغواي وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا والمكسيك. وفي البلدان الكاريبية، شهد قطاع البناء أيضا زيادة ملحوظة في النشاط في عام ٢٠٠٦ بسبب تنظيم كأس العالم للعبة الكريكيت، الذي شمل أعمالا لإصلاح الملعب وإعادة بنائه فضلا عن توسيع نطاق البنى التحتية الأساسية للسياحة وتحسينها. وتزايد إنتاج المعادن والمركبات الهيدروكربونية بوتيرة أبطأ من وتيرة عام ٢٠٠٥، باستثناء بوليفيا. كما أدى ارتفاع الطلب المحلي إلى تعزيز الصناعة، ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع العائدات في القطاعات المنتجة للسلع نتيجة تخفيض قيمة العملة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الأرجنتين وأوروغواي. وساعد انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة نسبة إلى عملات أخرى على تحسين القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية في البلدان ذات العملات التي ترتكز على الدولار (إكوادور وبنما والسلفادور). وكان النمو في قطاع الزراعة أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي عموما، وإن كان إيجابيا في جميع البلدان ما عدا الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا. وتعزز قطاع النقل بفضل ارتفاع مستوى النشاط المحلي في البلدان، وكان لازدهار الاقتصاد الدولي أثر إيجابي على الأنشطة المتصلة بالسياحة. وتسببت زيادة الدخل المتاح في بلدان أمريكا اللاتينية، إلى جانب ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي عموما، في زيادة كل من السفر لأغراض الاستجمام والسفر لدواعي العمل. وفي عام ٢٠٠٦، ارتفع عدد السياح الوافدين بنسبة ٦,١ في المائة في أمريكا الوسطى، وبنسبة ٧,٢ في المائة في أمريكا الجنوبية، وبنسبة ٣,٢ في المائة في البلدان الكاريبية[٤].

١٨ - وتتمثل إحدى خصائص الفترة الحالية للنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية في الزيادة الكبيرة في الدخل القومي الإجمالي المتاح، الذي توسع في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٧,٣ في المائة مقاسا بالقيمة الثابتة للدولار لسنة ٢٠٠٠ (نسبة ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ و ٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٤)[٥]. وتعزى الزيادة في هذا الرقم الكلي، إلى حد بعيد، إلى تأثير المكاسب التجارية الناجمة عن تغير معدلات التبادل التجاري المسجل في عام ٢٠٠٦. وبالنسبة للمنطقة ككل، مثلت هذه المكاسب ما يقارب نسبة ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي

(٤) منظمة السياحة العالمية، *WTO World Tourism Barometer*, vol. 5, No1. (January 2007).

(٥) يرد عرض للمنهجية المستخدمة في حساب الدخل القومي المتاح بالأسعار الثابتة، وهي المنهجية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 06.II.G.20).

الإجمالي، وهو رقم أكبر مما سجل في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ (نسبة ٠,٤ في المائة و ١,٧ في المائة على التوالي) وظل صافي مدفوعات عوامل الإنتاج إلى باقي العالم يناهز نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، عاكسا بذلك حصيلة انخفاض مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية، نظرا لانخفاض مديونية المنطقة المستحقة لباقي العالم، وزيادة مدفوعات الأرباح وأرباح الأسهم إلى باقي العالم من جانب المؤسسات غير المقيمة التي تعمل في المنطقة. وأخيرا، تعكس الزيادة أيضا في الدخل القومي الإجمالي المتاح ارتفاع مستويات صافي التحويلات الجارية، التي كانت تعادل نسبة ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦.

١٩ - وإلى جانب الزيادة الكبيرة في الدخل القومي الإجمالي المتاح في أمريكا اللاتينية، شهد الادخار الوطني نموا ملحوظا، بلغ نسبة ٢٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية، وهو أكبر رقم سجل منذ عام ١٩٩٠. وكما كان الحال منذ عام ٢٠٠٣، كان الادخار الخارجي في عام ٢٠٠٦ سلبيا بشكل متزايد، حيث بلغ مستوى يعادل نسبة ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك، كما في السنوات الماضية، جرى تمويل الاستثمار الإقليمي بأكمله في عام ٢٠٠٦ من الادخار القومي، فيما خصص الفائض (الادخار الخارجي السلبي) للحد من صافي مديونية المنطقة وتجميع الاحتياطيات ولتكوين الأصول في الخارج من قبل المقيمين. وبلغ الاستثمار الإقليمي باعتباره نسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٢١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦؛ ورغم أن هذه النسبة تتجاوز النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٥، إلا أنها لا تزال دون القيمة المسجلة في عام ١٩٩٧ (٢٢,٧في المائة)، وهي أعلى نسبة سجلت منذ عام ١٩٩٠.

الشكل الخامس

معدلات العمالة والبطالة ربع السنوية في تسعة من بلدان أمريكا اللاتينية

(النسبة المئوية)

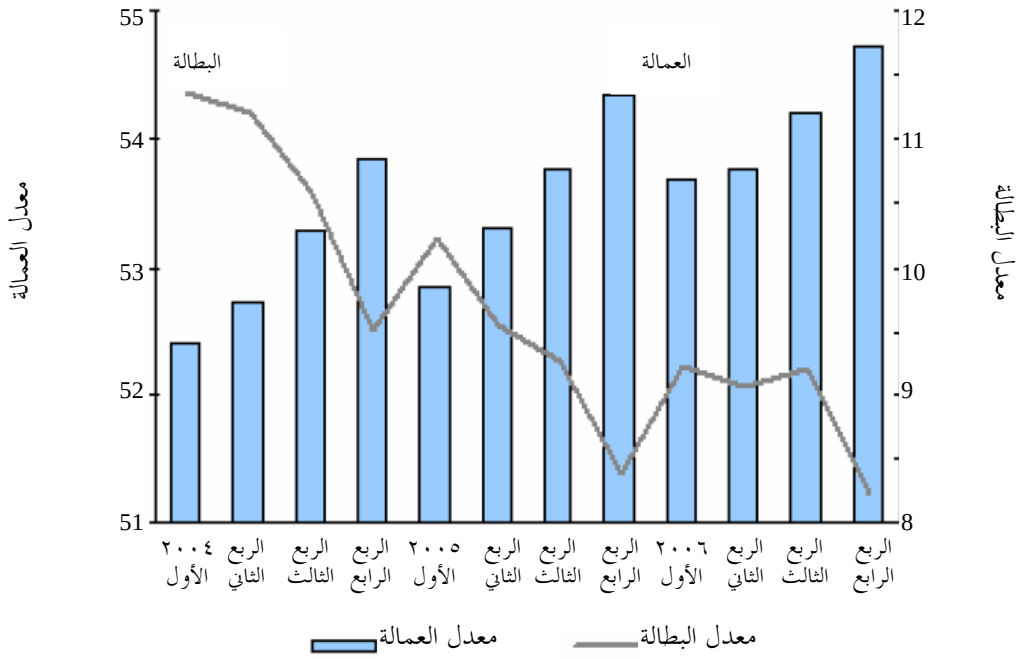

٢٠ - ويظل خلق القدر الكافي من الوظائف الجيدة أحد الشواغل الرئيسية في المنطقة. وأدى النمو الاقتصادي القوي نسبيا للسنة الثالثة على التوالي إلى تحسين مؤشرات سوق العمل الرئيسية (انظر الشكل الخامس). وحيث أن الطلب القوي على العمالة عزز معدل التوظيف، فقد ارتفع هذا الأخير من جديد بنصف نقطة مئوية ليبلغ نسبة ٥٤ في المائة من السكان في سن العمل، وهو أعلى معدل في ١٥ سنة. وخلافا لعام ٢٠٠٥، استأنف معدل مشاركة القوة العاملة اتجاهه التصاعدي الطويل الأجل وارتفع بواقع ٠,٢ نقطة مئوية ليبلغ نسبة ٥٩,٣ في المائة من السكان في سن العمل، مما عوض عن الانخفاض السابق. وبفضل القوة التي اتسم بها خلق وظائف، تراجعت البطالة المعلنة للسنة الثالثة على التوالي (بواقع ٠,٤ نقطة مئوية)، وإن كان التراجع دون التراجع الذي شهدته السنة الماضية بسبب ارتفاع مشاركة القوة العاملة، وبلغ معدل البطالة الإقليمي نسبة ٨,٧ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا. وفي ١٧ بلدا من بين البلدان الـ ١٩ التي تتوافر بشأنها البيانات، انخفض معدل البطالة، وفي ١١ بلدا كان هناك تحسن بواقع نقطة مئوية واحدة أو أكثر. وكانت البرازيل هي البلد الوحيد الذي شهد ارتفاعا في معدل البطالة.

٢١ - وارتفع معدل العمالة من جديد في جميع أنحاء المنطقة تقريبا، ومن أصل ١٦ بلدا، لم يسجل تراجعا في هذا المؤشر سوى بنما وكولومبيا، ويعزى ذلك في الحالتين إلى تقلص حاد في العمل لحساب الذات (انظر الشكل السادس). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الوظائف التي خلقت مؤخرا كانت في مجال العمل بأجر. وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ اللذين شهدا نموا اقتصاديا كبيرا نسبيا، بلغت مرونة الدخول الناتجة من العمالة ما يناهز ٠,٥٥ على الصعيد الإقليمي، فيما بلغت مرونة العمالة بأجر فيما يخص الناتج ٠,٨ تقريبا. وقدرت المرونة بقيم مشابهة في عام ٢٠٠٦.

الشكل السادس

أمريكا اللاتينية: معدلات العمالة، الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

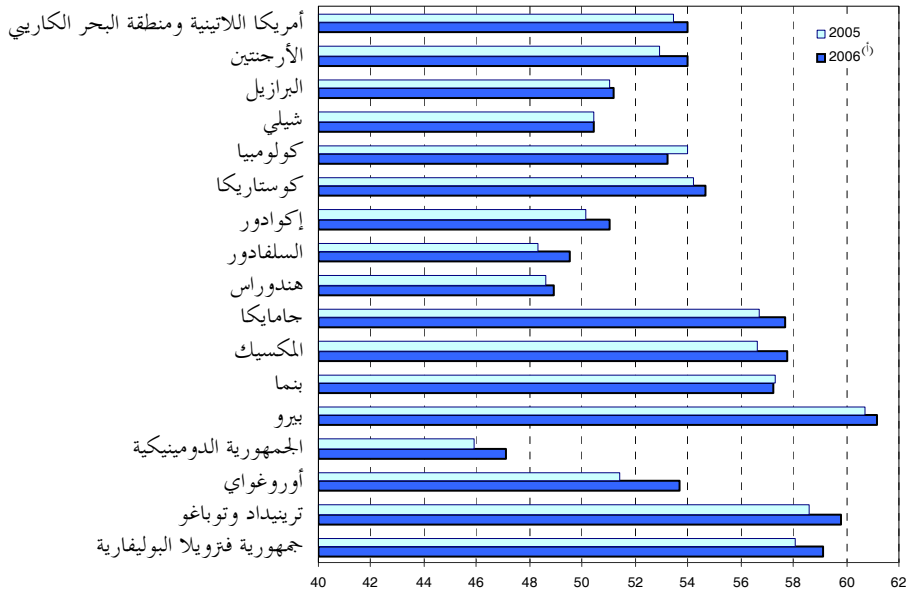

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) تقديرات.

٢٢ - وكون أن النمو في معظم البلدان كان ناجما بشكل متزايد عن الطلب المحلي، فيما كان العنصر الخارجي يميل إلى التراجع، فقد انعكس ذلك في بنية خلق الوظائف بحسب فرع النشاط الاقتصادي. وفي كل البلدان تقريبا التي تتوافر بشأنها بيانات، تجاوزت معدلات العمالة في قطاع البناء المعدلات المقابلة لها في الاقتصاد ككل. وتوسعت أيضا العمالة في قطاع الخدمات بوتيرة سريعة. وفي المقابل، تزايدت العمالة في مجال الصناعة التحويلية بمعدلات أقل من المتوسط، في سياق تزايد المنافسة الدولية. وفي بلدان من قبيل الجمهورية الدومينيكية والسلفادور، فقدت وظائف بسبب تقلص قطاع منشآت المنسوجات لتجهيز

الصادرات. وأما البلدان التي تنوعت فيها مصانع التصدير بدرجة أكبر فكان أداؤها أفضل: ففي المكسيك ارتفعت العمالة في منشآت التصدير بنسبة ٣,٥ في المائة وعمل فيها ١,٢ مليون نسمة، وإن كان ذلك لا يزال دون ما سجل في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٧ في المائة.

٢٣ - وشكلت التطورات في نوعية الوظائف مصدر قلق على نطاق واسع. ورغم غياب أية مؤشرات مقارنة بالنسبة لبلدان المنطقة في عام ٢٠٠٦، فيمكن استخدام المعلومات المتناثرة المتاحة لاستخلاص بعض النتائج. أولها انخفاض معدل العمالة الناقصة المنظورة في جميع البلدان التي تتوافر بشأنها البيانات (الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وبيرو وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس)، باستثناء البرازيل وشيلي. وثانيها أن مؤشرات الدخل توحي بأن الكثير من الوظائف الجديدة كانت متدنية الأجور.

٢٤ - وبعد انقضاء عدد من السنين لم يكن خلالها للانتعاش الاقتصادي وزيادة العمالة في معظم بلدان المنطقة أثر على الأجور، شهدت الأجور في القطاع الرسمي في عام ٢٠٠٦ في المنطقة أول زيادة حقيقية لها بما يفوق نسبة ٢ في المائة منذ عام ١٩٩٧ (نسبة ٢,٦ في المائة كقيمة وسطية، ونسبة ٣,٣ في المائة فيما يخص المتوسط المرجح). وإلى جانب ما اتسم به خلق العمالة من قوة، كانت للزيادة في ارتفاع القدرة الشرائية للأسر المعيشية إسهاماتها، وكانت بمثابة إحدى القاطرات الرئيسية للنمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٦.

٢٥ - وفي الختام، يظهر تحليل نوعية العمالة نتائج متفاوتة، فبينما استجاب خلق الوظائف من حيث الكم بسرعة للنمو الاقتصادي، حيث شهدت العمالة الرسمية زيادة ملحوظة، إلا أنه في العديد من البلدان، لا يستأثر القطاع الرسمي الحضري سوى بأقلية من القوة العاملة. وبناء عليه، فحتى عندما يسجل ذلك القطاع معدلات مرتفعة في خلق الوظائف، فكثيرا ما تكون العمالة الرسمية محدودة بالقيم المطلقة ونسبة إلى احتياجات السكان. وبالتالي يلزم اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز خلق وظائف منتجة.

رابعا - الأداء الخارجي

٢٦ - تعزز نمط النمو الاقتصادي في المنطقة بفضل وجود بيئة خارجية مواتية جدا، لا تتسم فقط بالتوسع المستديم للاقتصاد العالمي وتنامي تفوق الصين والهند والاقتصادات الآسيوية الأخرى كقوى محركة للطلب العالمي، بل تتميز أيضا بوجود أسواق مالية دولية مشبعة بالسيولة.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٦، قدر مجموع صادرات أمريكا اللاتينية من البضائع وواردتها بمبلغ ١,٢ ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ما يعادل ٤٥ في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي الإقليمي، بينما زاد مجموع التبادل التجاري على مدى السنة بنسبة ٢٠ في المائة. وبالقيم الحقيقة، زادت صادرات البضائع بنسبة ٧,٥ في المائة وزادت الواردات منها بنسبة ١٤,٨ في المائة. وللسنة الخامسة على التوالي، تظهر المنطقة ميزانا تجاريا إيجابيا (١٠٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦؛ أو ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة)؛ ولم تحقق سوى سبعة بلدان (الأرجنتين، إكوادور، البرازيل، بوليفيا، بيرو، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية) فائضا في ميزان السلع، أي أن مجموع البلدان يقل ببلدين عن عددها في عام ٢٠٠٥ (عندما كانت أوروغواي وكولومبيا ضمن القائمة) (انظر الشكل السابع). والبلدان ذات المبيعات الخارجية الأسرع نموا هي بلدان مصدرة لمنتجات الصناعات الاستخراجية، التي كان أداؤها جيدا في الأسواق الدولية، بفضل الزيادات القوية في أسعار النفط والغاز الطبيعي والنحاس.

الشكل السابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التجارة الخارجية، ١٩٩٦-٢٠٠٦

(معدلات التغير السنوية للصادرات والواردات، الميزان التجاري بلايين الدولارات)

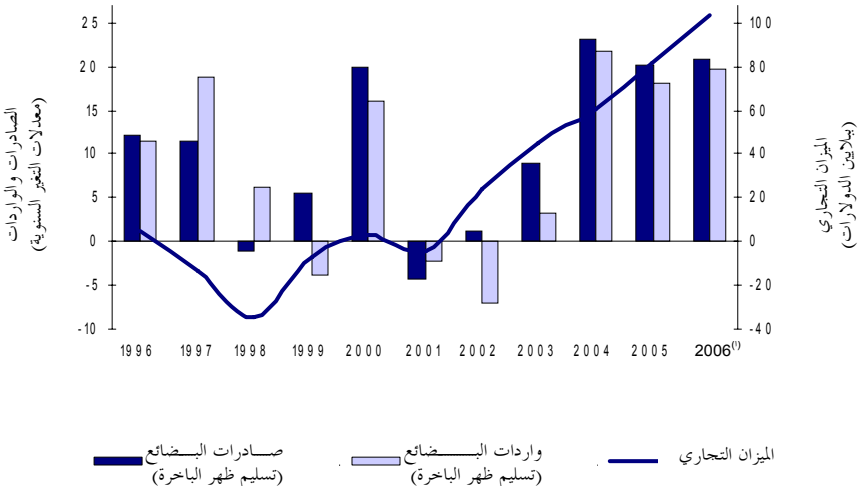

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) أرقام أولية.

٢٨ - وتظهر دراسة أكثر تفصيلا لصادرات أكبر اقتصادين في أمريكا الجنوبية أن صادرات الأرجنتين قد زادت بنسبة ١٥,١ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، نتيجة نمو صادرات

المنتجات الصناعية (٢٤ في المائة) وصادرات الصناعات الزراعية (١٦,١ في المائة). ومن جهة أخرى حققت صادرات السلع نموا بنسبة ١٠,٨ في المائة (تجدر الإشارة إلى أن أسعار فول الصويا قد هبطت في عام ٢٠٠٦). وارتفعت صادرات البرازيل بنسبة ١٦,٢ في المائة في الفترة نفسها، حيث قفزت المنتجات نصف المصنعة بنسبة ٢٢,٣ في المائة، والسلع المصنعة بنسبة ١٤,٧ في المائة، بينما اتسعت قاعدة الصادرات من السلع بنسبة ١٦ في المائة.

٢٩ - وكما هو الشأن بالنسبة للصادرات، فقد حققت بلدان أمريكا الجنوبية نموا أكثر حيوية في وارداتها (بزيادة قدرها ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٦) من اقتصادات أمريكا الوسطى (التي زادت بنسبة ١٤ في المائة). وفي عام ٢٠٠٦، حققت واردات أمريكا اللاتينية زيادة للعام الرابع على التوالي. وتظهر أرقام واردات أمريكا اللاتينية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ زيادة قدرها ٧٨ في المائة.

٣٠ - وبلغ مجموع الصادرات زائدا الواردات من الخدمات ١٧٣ بليون دولار، أو ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وهو ما يمثل توسعا يقترب من ١٧,٥ بليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٥. وتقدر زيادة الصادرات من الخدمات بنسبة ١٠,٤ في المائة، بينما زادت الواردات من الخدمات بنسبة ١٢,١ في المائة. وأظهر ميزان الخدمات عجزا قدره ٢١,٣ بليون دولار (أي ما يعادل ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وهو ما يمثل تراجعا بقيمة ٣,٣ بلايين دولار مقارنة بعام ٢٠٠٥.

٣١ - وحققت معدلات التبادل التجاري لأمريكا اللاتينية في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ تحسنا تراكميا قدره ٢٢,١ في المائة (انظر الشكل الثامن). وتشير الأرقام الأولية لعام ٢٠٠٦ إلى زيادة بنسبة ٧,٨ في المائة. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة قدرها ١٢,٤ في المائة في سعر الصادرات، بينما زادت أسعار الواردات بنسبة ٤,٢ في المائة. وكما هو الحال في عام ٢٠٠٥، تركزت زيادة الأسعار في البلدان المصدرة للنفط والمعادن والفلزات، حيث حققت بيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية أضخم المكاسب في معدلات التبادل التجاري بنسب هي على التوالي ٢٥,٧ في المائة و ٣٣,٧ في المائة، و ٢٢,٣ في المائة. وفي تلك الأثناء، واجه مستوردو منتجات الطاقة انتكاسا إضافيا وإن كان أقل من حجمه في عام ٢٠٠٥.

الشكل الثامن

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات التبادل التجاري

(النسبة المئوية للتغير، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦)

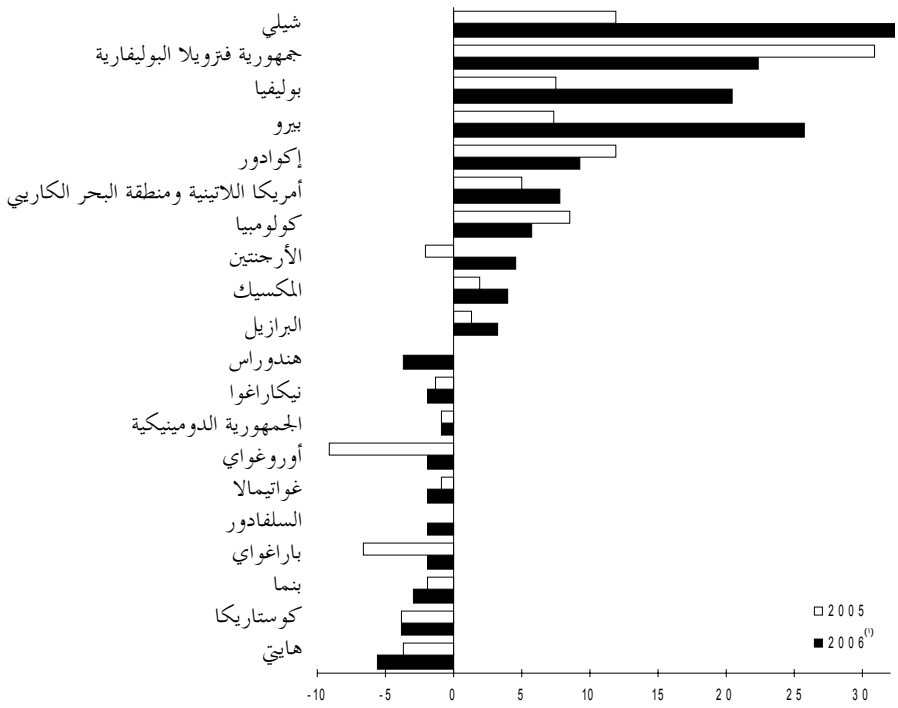

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) أرقام أولية.

٣٢ - وفي عام ٢٠٠٦، سجلت أمريكا اللاتينية فائضا في حسابها الجاري لميزان المدفوعات للعام الرابع على التوالي، وهو إنجاز غير مسبوق بالنسبة للمنطقة. ويقدر الفائض بمبلغ ٥١ بليون دولار، أو ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، أي بزيادة نسبتها ٤٣ -في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥، و ١٤٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤. وحققت سبعة بلدان رصيدا إيجابيا في هذا الحساب هي: الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٦، تجاوز الميزان التجاري للسلع الرقم المحقق في عام ٢٠٠٥، بمبلغ ٢٢,٤ بليون دولار، بينما زاد ميزان التحويلات الجارية بمبلغ ٩,٤ بلايين دولار. (انظر الشكلين التاسع والعاشر). ويعكس الميزان الأخير زيادة في تحويلات العمال في الخارج،

شكلت تدفقات مهمة إلى المنطقة في السنوات الأخيرة، وكان أكبر المستفيدين منها المكسيك (التي تلقت ما يزيد على ٤٠ في المائة من التحويلات الوافدة)، وإكوادور وأمريكا الوسطى. وقد ساعدت تلك التدفقات إلى الداخل هذه البلدان على تقوية حساباتها الخارجية.

الشكل التاسع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: هيكل ميزان الحساب الجاري، ١٩٩٨-٢٠٠٦

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

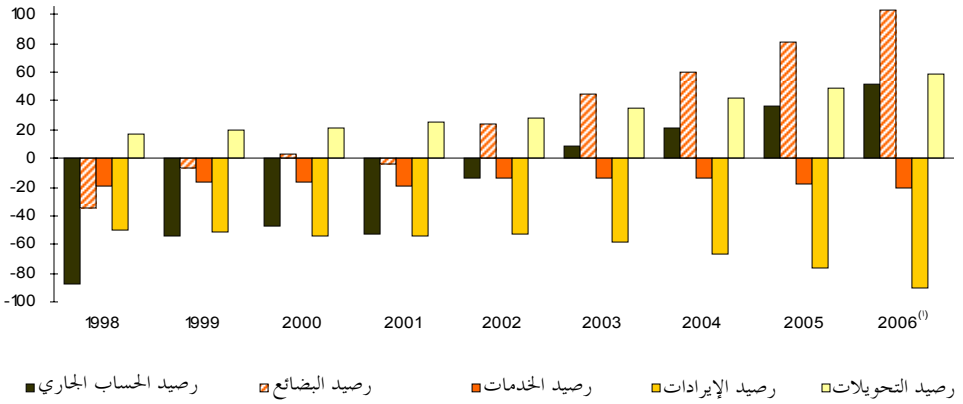

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) أرقام أولية.

٣٤ - واستمر ميزانا الخدمات والإيرادات في إظهار العجز، إذ زاد عجزهما بمبلغي ٣,٣ بلايين دولار و ١٣ بليون دولار على التوالي. وفيما يتعلق بميزان الخدمات، تضخم العجز في غير عوامل الإنتاج بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٥، وذلك أساسا بسبب ارتفاع أسعار الشحن البحري (في أعقاب ارتفاع أسعار النفط) وزيادة الطلب على السفن للتبادل التجاري مع الصين. ويعزى العجز الكبير في ميزان الإيرادات إلى زيادة وتيرة إعادة الأرباح وحصص أرباح الأسهم إلى الوطن. وتشكل شيلي مثالا على ذلك: ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٦، زادت تحويلات الأرباح والفوائد إلى الخارج بنسبة ٩٠ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٥. وعلى العكس من ذلك، حسنت الأرجنتين ميزانها للفوائد المتعلق بعام ٢٠٠٥، بفضل عمليات مقايضة الديون التي نفذتها.

الشكل العاشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحساب الجاري

(النسب المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية لدولار الولايات المتحدة)

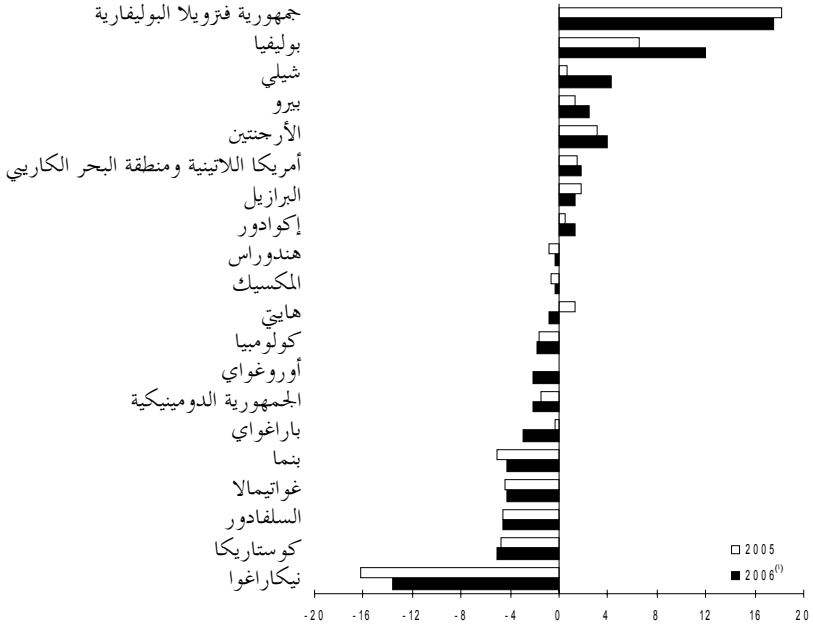

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) أرقام أولية.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٦، اقترب حساب تدفقات رأس المال والتدفقات المالية[٦] لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من التوازن، حيث أظهر صافي تدفقات رأس المال المالية[٧] رصيدا سلبيا أكبر من السنة السابقة، بمعدل ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الحادي عشر). وانخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر عن مستواه في عام ٢٠٠٥، ليبلغ ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعكست تدفقات رأس المال المالية إصدار الأوراق المالية وإعادة هيكلة الديون وتكوين القطاع العام للأصول الخارجية، فضلا عن استراتيجيات التمويل والاستثمار في القطاع الخاص. ورغم تصاعد معدلات الفائدة في

(٦) بما في ذلك الخطأ والسهو.

(٧) تعرف تدفقات رأس المال المالية على أنها أرصدة رأس المال والأرصدة المالية (بما في ذلك الخطأ والسهو) مطروحا منها الاستثمار الأجنبي المباشر.

الولايات المتحدة في النصف الأول من السنة، فقد استمرت سيولة السوق الدولية في دفع الإقبال على السندات المالية التي تصدرها بلدان المنطقة في السوق الدولية. وفي المقابل، استفاد المستثمرون الأجانب في أسواق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من التطور الجذري للأسواق المحلية وزيادة انفتاحها، وشيوع ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية (في البرازيل على سبيل المثال) والارتفاع الاسمي في قيمة العملات المحلية.

الشكل الحادي عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تحليل الميزان الأساسي، ٢٠٠٠-٢٠٠٦

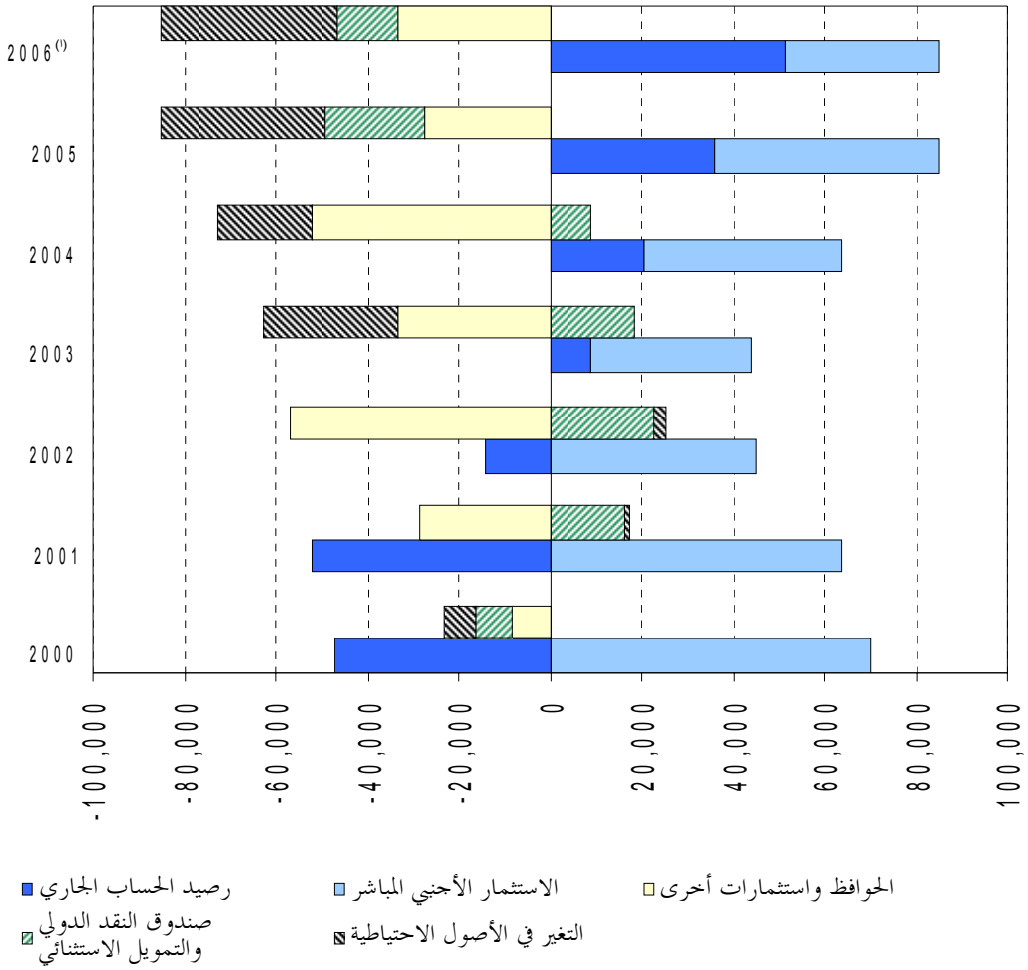

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

ملاحظة: يشير التغير السلبي إلى زيادة في الأصول الاحتياطية

(أ) التقديرات.

٣٦ - وزاد الاستثمار المباشر لبلدان المنطقة في الخارج زيادة كبيرة على مدى العامين الماضيين (انظر الشكل الثاني عشر). وفي عام ٢٠٠٦، ترتب على الارتفاع القوي في الاستثمار المباشر إلى الخارج من جانب بلدان المنطقة، الذي يرجع أساسا إلى شراء شركة برازيلية لشركة كندية للفلزات، مقرونا بتراجع طفيف في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلقته المنطقة[٨]، هبوط في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (من ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٦).

الشكل الثاني عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاستثمار الأجنبي المباشر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

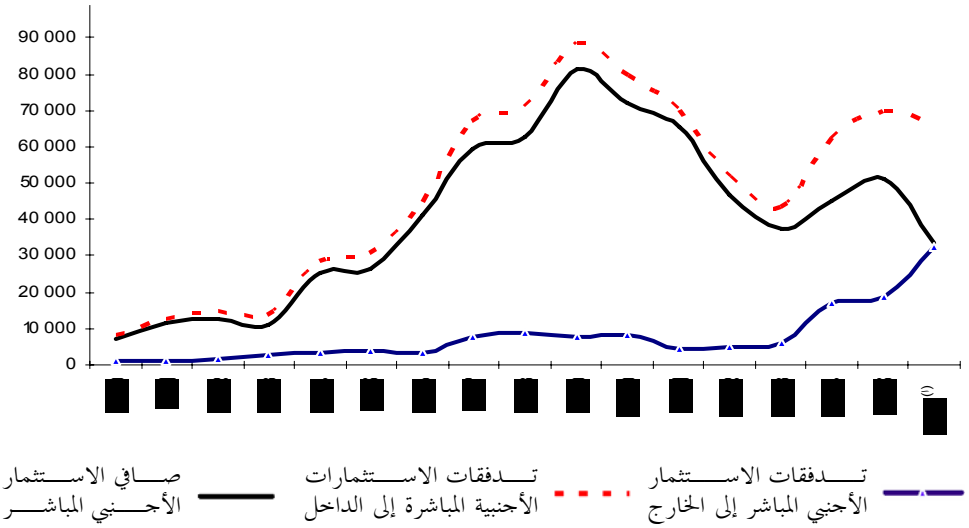

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

(أ) تقديرات.

٣٧ - ونتيجة لحركة رأس المال على مدى العام، اقترب رصيد الحساب الإقليمي لرأس المال والمالية من التوازن. وأدى مرة أخرى هذا العامل، مقرونا بالفائض في الحساب الجاري، إلى احتياطيات ضخمة في معظم بلدان المنطقة (تقدر بنسبة ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويعزى ناتج الدين الخارجي إلى عمليات إعادة هيكلة الدين (استرداد السندات

(٨) تعكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل مبيعات عديدة للأصول من شركات أجنبية إلى شركات وطنية وارتفاع أسعار الصرف.

الأغلى قيمة والمستحقة في آجال قصيرة ومقايضة سندات ضمان الدين الخارجي بسندات مقومة بالعملات المحلية)، وأيضا إلى تدابير تخفيف الدين والدفع المبكر للهيئات الدولية. ووافق على المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين كل من صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والبنك الدولي في آذار/مارس، واستفادت منها بوليفيا وغيانا ونيكاراغوا وهندوراس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أعلن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو أكبر جهة مانحة متعددة الأطراف في المنطقة، تأسيس إطار للإعفاء من الديون لصالح تلك البلدان ذاتها بالإضافة إلى هايتي، وقد تمت الموافقة عليه في آذار/مارس ٢٠٠٧[٩]. وسوّت كل من الأرجنتين والبرازيل جميع ديونهما مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٥[١٠]، وقامت أوروغواي بالشيء نفسه في عام ٢٠٠٦، وسددت دينها كاملا إلى الصندوق قبل حلول أجله (حوالي ٢,٤ بليون دولار). وقامت أوروغواي أيضا بتسديد دفعات مبكرا إلى البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (٤٢٠ مليون دولار)، بينما دفعت المكسيك ٩ بلايين دولار إلى هاتين المؤسستين. وسددت البرازيل دينها لنادي باريس (٢,٦ بليون دولار) في شكل دفعات متعددة خلال النصف الأول من العام.

الشكل الثالث عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الدين الخارجي القصير الأجل

(النسب المئوية)

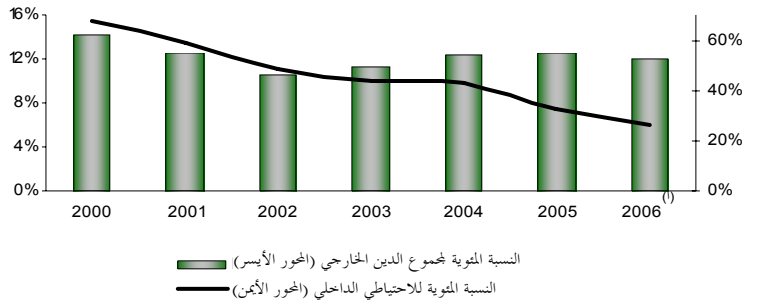

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية والمعلومات المقدمة من البنك الدولي.

(أ) تقديرات.

(٩) وصلت هايتي إلى النقطة التي تؤهلها للاستفادة من نقطة القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يؤهلها للاستفادة من التخفيف من عبء الدين في إطار تلك الخطة.

(١٠) سددت مدفوعات الأرجنتين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٣٨ - ونتيجة لهذه التطورات، انخفض أيضا مستوى الدين الخارجي إلى ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على تخفيض مبلغ الدين الخارجي، بذلت بلدان المنطقة جهودا لتغيير هيكل مديونيتها عن طريق تنويع العملات التي تقوَّم بها الديون (غالبا عن طريق مقايضة الدين الخارجي بالدين الداخلي)، مما زاد نسبة الدين بفائدة ثابتة، وقلص الدين الخارجي القصير الأجل (انظر الشكل الثالث عشر). وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، مثّل دين القطاع العام في عام ٢٠٠٦، نسبة ضعيفة في معظم البلدان، وهو ما يعني أن معظم مجموع الدين هو دين خارجي خاص قصير الأجل. وقد ساعدت هذه الاستراتيجية على الحد من ضعف المنطقة أمام العناصر الخارجية.

خامسا - الحالة الراهنة وآفاق عام ٢٠٠٧

٣٩ - يغلب الظن أن تظل الظروف الدولية إيجابية بالنسبة للمنطقة في عام ٢٠٠٧، وإن كان ذلك بقدر أقل من عام ٢٠٠٦، لأن من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي. ومن المتوقع أن يستمر خلال عام ٢٠٠٧ التوسع الذي بدأ قبل أربع سنوات، ولكن بمعدل أبطأ بعض الشيء من عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يتوسع النشاط الاقتصادي الإقليمي بنسبة تقارب ٤,٨ في المائة، ستترجم إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفوق ٣ في المائة.

٤٠ - ومن المتوقع أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في التوسع رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي، بفضل الحالة السليمة للاقتصاد الكلي الداخلي وتأثير النمو المستمر في الطلب المحلي. وتعد هذه مجموعة من الظروف المبشرة بالخير جدا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تضررت بقدر أكبر من غيرها نتيجة لتقلب الاقتصاد الكلي بدرجة قصوى مما ثبط، في الماضي، الاستثمار وقوض قدرة بلدان المنطقة على تحقيق نمو مطرد. وفي الوقت نفسه، تشير اتجاهات الحسابات الجارية إلى أن المنطقة ستحتفظ بمعدلات نمو عالية نسبيا، مع خلو الآفاق من أية توترات قوية في القطاع الخارجي.

٤١ - ومع ذلك، يستوجب كثير من العوامل ترقبا حذرا سواء من وجهة نظر سياسات الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل أو في ضوء الحاجة إلى وضع استراتيجية إنمائية محددة المعالم بشكل أوضح. وعلى وجه الخصوص، يلزم للمنطقة، إلى جانب جني فوائد ظروف الأسواق الدولية الراهنة، أن تضع آليات لتوطيد قدرتها على المنافسة الخارجية، وتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان من أجل وضع سياسات وصكوك تكفل قوة الحسابات المالية وتعزز قدرتها على مواجهة تقلبات الدورات التجارية.